الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.38

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
20 June 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكاي .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة

استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-27348 (A)

*0527348*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

**البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥** (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة

١ - **السيد كلاركسون** (مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة): قال إن آخر تقرير للأمين العام عن الموضوع أشار إلى قرض مؤقت عرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديمه (A/59/441، الفقرة ١١)، وإن حكومة البلد المضيف وافقت بعد ذلك على القرض، ثم أوضحت شروطه الرئيسية في رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥. وأضاف أن الشروط تكاد تكون نفس الشروط التي وردت في التقرير. والتماسا للمشورة في العرض المقدم من البلد المضيف وفي خيارات التمويل الأخرى، اتصلت الأمانة العامة بمؤسسات تمويل تجارية أفادتها بأن سعر الفائدة الثابت المعروض في السوق لا يقل عن السعر المعروض على المنظمة.

٢ - ومن المرجح أن يكلف اقتراح البلد المضيف المنظمة خدمة دين تقل عما يكلفه الاقتراض المباشر من سوق رأس المال. وبعد أن تتسلم من البلد المضيف ما يؤكد شروط القرض، ستعمد الأمانة العامة إلى مقارنتها بالشروط السائدة حاليا في السوق، ثم تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة استكشفت السبل البديلة لتقليل مدفوعات سعر الفائدة طوال عمر القرض، فإن هذه الخيارات لا يمكن الاستفادة منها دون تقديم عرض البلد المضيف كضمان، وبالتالي فإنها تتوقف على إبرام اتفاق إقراض بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣ - ومن المفترض في مرحلة التشييد من الخطة الرئيسية أن يتم مؤقتا نقل الموظفين وأعضاء الوفود إلى حيز بديل حتى يتسنى العمل في المبنى الحالي. وعلى الرغم من أن مدينة نيويورك اقترحت قيام شركة التنمية العقارية للأمم المتحدة بتشييد مبنى على الجادة الأولى بين شارعي ٤١ و ٤٢ (مبنى شركة التنمية العقارية للأمم المتحدة رقم ٥) فإن المنظمة بدأت بحث خيارات أخرى لأن ولاية نيويورك لم تعط بعد موافقتها التشريعية على الموقع. فقد تعاقدت المنظمة مع مستشار عقاري من نيويورك لاختيار موقع الحيز البديل، كما أنها تبحث كيفية الحد من التكلفة الكلية للمبنى الذي ستتولى تشييده شركة التنمية العقارية للأمم المتحدة. وبناء على تحليل مبدئي للسوق الحالية، فإن المنظمة قد تتمكن من العثور على حيز بديل في مبنى واحد قريب. بيد أن هذه الفرصة قد تفلت من يدها ما لم تبت في الأمر بسرعة. ومن المأمول أن تقدم المنظمة تقريرا عن موضوع الحيز البديل إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت المنظمة خطوات إيجابية تمثلت في الحصول على تمويل من البلد المضيف، وإحراز تقدم في أعمال التصميم الهندسي، والتعاقد مع شركة لإدارة المشروع. وللحفاظ على زخم الخطة، يعتزم الأمين العام التماس موافقة الجمعية العامة، في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة، على تحويل ٢٦ مليون دولار من الالتزامات المالية المأذون بالدخول فيها إلى اعتماد يرصد لإنجاز أعمال التصميم الهندسي وحسم مسألة الحيز البديل.

٤ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية قد تلقت إخطارا رسميا في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ بالموافقة في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية على القرض المعروض لتمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة. والقرض الذي يصل إلى ١,٢ بليون دولار تسدد على ٣٠ سنة كحد أقصى، سيقدم على ثلاثة أقساط على مدى ثلاث سنوات. ولأن القرض يمثل حدا أقصى، من حيث قيمته ومدته، فإن بإمكان المنظمة

اختيار قيمة أقل أو مدة أقصر (بما يقلل من سعر الفائدة) أو جدول زمني مختلف لصرف القرض.

٥ - والعرض الخاص بالقرض تنتهي مدته عند منتصف ليل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبالتالي، فإن على الأمين العام أن يوقعه قبل ذلك التاريخ للإبقاء عليه كخيار مطروح على اللجنة لتمويل الخطة الرئيسية. وتوقيع الأمين العام لن ينشئ أي التزام مالي على المنظمة، ولن يعتبر موافقة من الجمعية العامة على القرض. كما أن أقساط السداد لن تكون مستحقة الدفع إلا إذا تم بالفعل صرف القرض للمنظمة.

٦ - ويتعين على اللجنة أن تبت في عدد من الأمور. أولا، ينبغي أن تبت في مسألة تفويض الأمين العام سلطة التوقيع على العرض الخاص بالقرض. وهنا، يجوز أن تفوض سلطة التوقيع لمجرد إبقاء العرض قائما ريثما يتم بحث مسألة تمويل الخطة الرئيسية في الدور الستين للجمعية العامة، أو لكي تتمكن من استخدام العرض الخاص بالقرض كضمان للحصول على تمويل من مصادر تجارية. كما يجوز لها أن تقرر عدم قبول العرض نهائيا.

٧ - ثانيا، يتعين على اللجنة أن توفر التمويل للمرحلة الثانية من أعمال التصميم الهندسي لمشروع الخطة الرئيسية، مثلما وفرته للمرحلة الأولى. ويتعين أن يتوافر هذا التمويل في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، لأن أموال المرحلة الأولى ستكون قد نفدت بعد ذلك بقليل.

٨ - ثالثا، يتعين على اللجنة أن تبحث خيارات الحيز البديل، بما في ذلك أي خيارات تجارية تكون الأمانة العامة قد استكشفتها وأوصت بها. ولذلك، ينبغي للجنة أن تقارن بين التكلفة الإيجارية للمبنى رقم ٥ والتكلفة الإيجارية التجارية. فتكلفة المبنى رقم ٥ ينبغي أن نقل عن تكلفة استيعاب الأمانة العامة والجمعية العامة في حيز تجاري. كما ينبغي للجنة أن توازن بين التكلفة الإضافية لإرجاء تنفيذ الخطة الرئيسية إلى حين إنجاز وتسلم المبنى رقم ٥ في عام ٢٠٠٩ مقابل مزايا انتظار المبنى رقم ٥، الذي يمكن أن يستوعب الأمانة العامة والجمعية العامة معا، في حين أن الحيز التجاري ربما لا يوفر ذلك.

٩ - وحتى إذا ما قررت اللجنة استخدام حيز تجاري كحيز بديل خلال مرحلة التشييد من الخطة الرئيسية، فعليها أن تبت بصورة مستقلة في مسألة استخدام المبنى رقم ٥ كمبنى موحد. ذلك أن نقل مكاتب الأمم المتحدة، الموجودة حاليا في حيز تجاري مستأجر، إلى المبنى الجديد إنما قد يقلل من التكلفة الإجيراية مستقبلا. وفضلا عن ذلك ، فإن المبنى رقم ٥ سيكون حديثا ومأمونا للغاية ومصمما فقط لاستعمال المنظمة، التي يمكن أن تتملك المبنى بعد ٣٠ سنة أو أن تدفع إيجارا مخفضا إلى الأبد. ومن حق المنظمة استغلال موقع المبنى رقم ٥ مجانا وإلى الأبد.

١٠ - وعلى اللجنة أن تبت في عدد من الأمور الهامة. فالبلد المضيف حريص على ضمان تهيئة أوضاع آمنة ومأمونة لأعضاء الوفود والموظفين في مقر الأمم المتحدة، ويود أن يستفيد من العرض المقدم من مدينة نيويورك لتشييد مبنى تستطيع المنظمة أن تتملكه بعد ٣٠ سنة. وسوف تعمل حكومته بدأب على استصدار موافقة تشريعية من ولاية نيويورك، بما يزود اللجنة بأساس راسخ يساعدها على اتخاذ قرارات مستنيرة حول مستقبل الأمم المتحدة.

١١ - **السيد فان دن بوش** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين إليه (بلغاريا ورومانيا)، والبلد المرشح للانضمام إليه (تركيا)، والبلدان المشمولة بعملية تثبيت الاستقرار والانتساب (ألبانيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك باسم آيسلندا، فقال إن مشروع الخطة الرئيسية أمر ملح وعاجل. فبينما تتزايد وتيرة الإصلاح في المنظمة، نجد أن عملية تحديد

مقرها متباطئة. وهذا التجديد لازم لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن، ولأن تأثيره على معنويات وسلامة الموظفين لا يقل عما لغيره من بنود مطروحة على اللجنة، مثل إقامة العدل أو السلامة والأمن. وفي معرض إعرابه عما يساوره من قلق من التمادي في التأخير ومما شهدته الآونة الأخيرة من تقارير إعلامية وتعليقات أبدتها شخصيات سياسية في البلد المضيف حول المشروع، دعا الأمانة العامة إلى إصدار بيان يتسم بالشفافية حول المشروع من كافة جوانبه، بما يشمل المعلومات المقدمة من البلد المضيف والمعلومات المتعلقة بالحيز البديل.

١٢ - وعلى اللجنة أن تبت في كيفية تسوية موضوع سداد مستحقات المهندسين المعماريين خلال الأشهر القادمة، وخاصة ما إذا كانت الدول الأعضاء سيقتطع منها فورا ما يسمح بسداد المستحقات النهائية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمناقشة الموضوع في الجزء الأول أو الثاني من الدورة المستأنفة، حسبما يقتضي الأمر، علما بأنه قد تم تخصيص ١٨,٦ مليون دولار للمشروع. وللتحضير لمناقشة المشروع في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، حبذا لو أمكن موافاته قبل شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ بمعلومات تفصيلية رسمية خطية عن كافة جوانب المشروع، بما في ذلك التكاليف والآثار الأخرى المترتبة على جميع خيارات الحيز البديل.

١٣ - والأمم المتحدة في شكلها الجديد تستحق مبنى أفضل من المبنى الحالي للمقر، الذي لا تتوافر فيه المعايير الحالية للسلامة والحريق والمباني ولا يلبي مقتضيات الأمن العصرية.

١٤ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشادت بالتقرير الشفوي الذي أدلى به مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة. بيد أنها أعربت عن خيبة أملها إزاء عدم توافر معلومات مالية تتسم بالشفافية والدقة. ورغم حث الجمعية العامة على الموافقة على اعتماد يبلغ ١٨,٦ مليون دولار خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحالية، أفادت الأمانة العامة بأن الحاجة لا تدعو إلى تخصيص موارد مالية إضافية بشكل عاجل.

١٥ - وحرصا على سلامة الإجراءات، تود المجموعة موافاتها بمعلومات عن العرض الخاص بالقرض في وثيقة رسمية، لأن التفاصيل الخطية السابقة كانت تعتمد فقط على سيناريوهات وافتراضات تتصل بسداد القرض. ورغم أن ممثل الولايات المتحدة قد أوضح ماهية الآثار القانونية المترتبة على توقيع الأمين العام على العرض الخاص بالقرض، فإن على الأمانة العامة أن تبدي رأيها. وأضافت أنها لا تسعى إلى إبداء أحكام مسبقة أو اعتراضات على العرض الخاص بالقرض، وإنما إلى إيضاح أن الجمعية العامة لا ترد إلا على المعلومات الخطية الرسمية. والمجموعة تقترح أن توجه أسئلة أخرى خلال المشاورات غير الرسمية.

١٦ - **السيدة سكوريه** (النرويج): قالت إن وفد بلادها يود أن يكرر الإعراب عن قلقه حيال أخطار ومخاطر وعيوب مجمع مقر الأمم المتحدة. فهو لا يرقى إلى المستوى المقبول، كما أن المنظمة جديرة بأن تسودها ظروف عمل أكثر أمانا وملاءمة.

١٧ - والنرويج على استعداد للموافقة على تحويل ١٨,٦ مليون دولار من الالتزامات المالية المأذون بالدخول فيها إلى اعتماد، إذا اقتضى الأمر، في سبيل المضي في تنفيذ المشروع دون تأخير. وقد لاحظ الوفد أن المفاوضات مع مدينة وولاية نيويورك لم تكتمل، وأن المنظمة قد تضطر إلى بحث خيارات أخرى للحيز البديل خلاف المبنى رقم ٥، وإلى تعديل خططها الخاصة بمرحلة التشييد. كما أن وفد بلادها يتطلع إلى موافاته بمعلومات عن الآثار المالية وغير المالية المترتبة على مشروع التنمية العقارية هذا. كما أن النرويج

على استعداد لبحث الترتيبات البديلة لتمويل المشروع، بما يشمل الحصول على قرض بفائدة أو على اشتراكات مقررة.

١٨ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة ريو، معربا عن ضم صوتها إلى البيان الذي أدلت به ممثلة جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن على الأمانة العامة أن تقدم المزيد من المعلومات عن الترتيبات البديلة لتمويل المشروع وعن مواقع البناء في شكل تقرير من إعداد الأمين العام. ومجموعة ريو، مع تقديرها لتأكيدات ممثل الولايات المتحدة بالنسبة للآثار المالية المترتبة على توقيع الأمين العام على العرض الخاص بالقرض، تود أن يصدر مكتب الشؤون القانونية فتوى في هذا الشأن.

١٩ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): أعرب عن قلق وفد بلاده إزاء عدم شفافية المعلومات المالية المقدمة من الأمانة العامة. كما أن اللجنة اقتصرت على إجراء مناقشة محدودة للموضوع في نهاية عام ٢٠٠٤ لأن الأمانة العامة كانت قد أكدت لها أن تمويل الخطة الرئيسية أمر عاجل. وتساءل عن سبب إبلاغ اللجنة عندئذ أن الأموال لن تلزم حتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، ثم حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠٥. كما أعرب عن قلقه لعدم إشارة الأمانة العامة بالذكر إلى المجلس الاستشاري الذي كان يتعين إنشاؤه بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ لإبداء الرأي في خيارات التمويل والموقع. وعلى الرغم من دوره الأساسي، فإنه لا يبدو أقرب إلى بدء مزاولة أعماله مما كان عليه وقت أن أبلغت الأمانة العامة اللجنة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالصعوبات التي يكتنفها ذلك. وقال إنه يود أن يعرف أسباب التأخير.

٢٠ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إنه مع تقديره لصراحة الأمانة العامة في إبلاغ اللجنة بأن لديها حاليا من الموارد المالية ما يكفي لتنفيذ الخطة الرئيسية، ومن ثم فإن أزمة التمويل التي ظهرت خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد تلاشت، فإن القلق يساوره حيال تضارب المعلومات المقدمة، وأنه يود أن يعرف موعد الاحتياج الفعلي للأموال. كما تساءل عن سبب عدم ذكر الأمانة العامة خيار تجديد مجمع المقر على مراحل، وعما إذا كان هذا الخيار قد تم استبعاده. فهناك شائعات تقول بأن نهجا كهذا لا يمكن تطبيقه بسبب الشواغل الأمنية ووجود مادة الأسبستوس.

٢١ - وكان مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة قد أبلغ اللجنة أن الأمانة العامة تأمل أن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى اللجنة خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. والواقع أن اللجنة يجب أن تتوافر لديها كافة المعلومات اللازمة، لا سيما المعلومات المتصلة بالآثار المترتبة على توقيع الأمين العام على العرض الخاص بالقرض، وذلك قبل أن تطالب باتخاذ أي قرار. لذلك، فإنها بحاجة إلى تقرير من الأمين العام عن حالة الخطة الرئيسية، قبل دورة شهر أيار/مايو، يتضمن تفاصيل كافة الخيارات المتصلة بالتمويل والموقع، حتى وإن كانت خيارات مؤقتة. وفي هذا الصدد، فإنه يلتمس من الأمانة العامة تأكيدا قاطعا بأن الخطط والاحتياجات المالية لمرحلة التصميم الهندسي من المشروع ستظل بلا تغيير بصرف النظر عن خيار الحيز البديل الذي يحظى بالقبول.

٢٢ - **السيد كلاركسون** (مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة): قال إنه سيرد فورا على بعض الأسئلة التي وجهت، بينما سيرد على البعض الآخر في مشاورات غير رسمية. أما مرحلة التصميم الهندسي من مشروع الخطة الرئيسية فبحاجة إلى سداد ١٠ في المائة من قيمة العقد على أقساط شهرية تنتهي بسداد القسط الأخير، البالغ ٣٠ أو ٤٠ في المائة، لدى الانتهاء من أعمال التصميم الهندسي. ورغم أن المدفوعات مستمرة، فإن القرارات تتخذ في مواعيد متأخرة عما كان مقررا أصلا. وبالتالي، تنفذ

العقود في مواعيد متأخرة عما كان مقررا أصلا. والمعلومات التي تقدمها الأمانة العامة، والتي تتغير باستمرار، تجسد رغبتها في أن تكون شفافة قدر الإمكان بالنسبة للدول الأعضاء. وأضاف أنه سيبحث مع مكتب الشؤون القانونية الطلب الخاص باستصدار فتوى بشأن الآثار المالية المترتبة على توقيع الأمين العام على العرض المقدم من البلد المضيف بخصوص القرض.

٢٣ - وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٥٧/٢٩٢، تأييد النهج الأول المتعلق بالتنفيذ على مراحل والحيز البديل خلال تجديد مجمع مقر الأمم المتحدة. ونهج التنفيذ على مراحل لا يزال قابلا للتطبيق. وإذا ما قررت الجمعية العامة أن تأخذ به، فسوف تقدم الأمانة العامة معلومات أكثر عندما تقدم تقريرا إلى اللجنة. فقد عملت الأمانة العامة بدأب، طوال أربعة أو خمسة أشهر، من أجل إنشاء مجلس استشاري. بيد أن الشخصيات البارزة التي تم الاتصال بها أعربت عن شكوكها حيال الوقت الذي يمكن أن تخصصه لمسؤولياتها وحيال المسؤولية القانونية. وبدلا من ذلك، أبلغت تلك الشخصيات الأمانة العامة أن بإمكانها أن تحصل من أي خبراء تتعاقد معهم تعاقدا تجاريا على مشورة في إدارة أعمال التشييد والمسائل المالية والمعمارية والهندسية أفضل من أي مشورة يسديها المجلس الاستشاري.

٢٤ - **السيد بوليدو ليون** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): نوه إلى أن مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة اقترح أن يرد على بعض أسئلة الدول الأعضاء في مشاورات غير رسمية. غير أن الأسئلة التي توجه في الجلسات الرسمية للجنة يجب أن يرد عليها في جلسات رسمية لكفالة ورودها في الوثائق الرسمية. ذلك أن المعلومات التي تقدم في المشاورات غير الرسمية تتباين، على ما يبدو، في مدى دقتها.

٢٥ - وقال إنه يختلف مع الرأي القائل بأن المعلومات المتباينة التي تقدمها الأمانة العامة تجسد رغبتها في الشفافية. فبناء على طلب من وفد بلاده قامت الأمانة العامة، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بإخطار اللجنة بأن الاعتماد الأصلي البالغ ٥, ٢٥ مليون دولار قد تبقى منه رصيد يمكن استغلاله خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥ في تقليل مبلغ سلطة الدخول في التزامات مالية، الذي سيستعان به. ومع ذلك، فإن الأمانة العامة تسعى إلى تحويل ١٨,٦ مليون دولار من الالتزامات المالية المتاحة المأذون بالدخول فيها إلى اعتماد. وأعرب عن عدم اعتراض وفد بلاده على ذلك، طالما أن طلب إذن الدخول في التزامات مالية يستند إلى ما يعززه. وحبذا لو أن اللجنة تلقت المعلومات المالية الخاصة بالمشروع من شعبة تخطيط البرامج والميزانية، بدلا من مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة، وذلك لكي تفسر سبب كل هذا الاستعجال على إقرار التمويل في نهاية عام ٢٠٠٤، في الوقت الذي ليس فيه حاليا أي وجه لمثل هذا الاستعجال.

٢٦ - وتساءل عما إذا كانت مرحلة التصميم الهندسي من الخطة الرئيسية تعاني من التأخير بسبب القيام باستكشاف خيارات أخرى للحيز البديل أو لأي أسباب أخرى. كما تساءل عن سبب عدم تمكن شركات التصميم الهندسي من تنفيذ العقود التي أبرمتها ومن تقديم التصاميم. وقد تغير الكثير منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها المتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة في دورتها السادسة والخمسين، كما أن حالة الخطة تشوبها البلبلة وانعدام الثقة. وعلى الأمانة العامة أن توافي اللجنة بمعلومات إضافية مستجدة.

٢٧ - **السيد مازومدار** (الهند): أعرب عن اتفاقه مع ممثل فنزويلا في وجوب الرد على أسئلة الأعضاء خلال الجلسات الرسمية للجنة، سيما وأنه لم يحدد أي موعد لإجراء مشاورات غير رسمية حول البند. وقال إن من دواعي امتنانه

أن يوضح مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة ما إذا كانت مرحلة التصميم الهندسي لن تتأثر ، بصرف النظر عن النهج الذي يقع عليه الاختيار.

٢٨ - وقد قال رئيس الجلسة إنه لم يحدد أي موعد لإجراء مشاورات غير رسمية حول الخطة الرئيسية، لأن مكتب اللجنة افترض أنه لن يلزم اتخاذ قرار حتى انعقاد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. ومع ذلك، يبدو أن الأعضاء قد يرحبون بتحديد موعد لإجراء مشاورات غير رسمية خلال الجزء الحالي، وأن مكتب اللجنة سيتناول هذه المسألة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية. كما يبدو أن الأعضاء متفقون في الرأي على أن الأسئلة التي تثار في جلسة رسمية يجب أن يرد عليها في جلسة رسمية.

٢٩ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنه لن يلزم تحديد موعد لإجراء مشاورات غير رسمية خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة. بيد أنه سيلزم إجراء مناقشات خلال الجزء الثاني، وذلك لدى توافر المزيد من الوثائق.

٣٠ - **السيد بيلوف** (رئيس وحدة الخدمات المشتركة بشعبة تخطيط البرامج والميزانية): أشار إلى التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة (A/59/441) فقال إن الأمين العام قدم فيه بيانا بالنفقات المتوقعة لمرحلة التصميم الهندسي من الخطة، وذكر أن التقديرات تشير إلى أن اعتمادا إضافيا يبلغ حوالي ١٨ مليون دولار سيلزم لعام ٢٠٠٥. وخلال المشاورات غير الرسمية، قدمت الأمانة العامة معلومات إضافية عن الاحتياجات الشهرية حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكانت التقديرات المتوفرة في ذلك الوقت تستند إلى افتراضات معينة تتصل بسير العمل في أعمال التصميم الهندسي.

٣١ - ولأن سير العمل في مرحلة التصميم الهندسي لم يكن بالوتيرة التي كانت متوقعة، فإن المستوى الفعلي للنفقات كان أقل. وفي الوثيقة A/59/441، ذكرت الأمانة العامة أن التوقعات تشير إلى توافر اعتماد يبلغ ٢,٩ مليون دولار في نهاية فترة السنتين، وهو ما دعا إلى طلب الاعتماد الإضافي. غير أن التأخر في تنفيذ مرحلة التصميم الهندسي أسفر عن توافر اعتماد يبلغ ٥,٤ مليون دولار في نهاية شهر شباط/فبراير. واستنادا إلى النفقات الشهرية المتوقعة، فإن بالإمكان مواصلة تنفيذ الخطة حتى شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيه. لذلك، فإن الأمانة العامة لن تتقدم باقتراحها المنقح حتى الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

٣٢ - **السيد كلاركسون** (مسؤول مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة): قال إن الأمانة العامة قد تعاقدت مع مؤسسة واسعة الخبرة في إدارة البرامج، ساعدت في تعديل الجدول الزمني للتصميم بقصد حل المسائل المتعلقة بالتصميم في بداية العملية بحيث لا تؤثر في الجدول الزمني الطويل الأجل. وإرجاء الكثير من الأنشطة غير الهامة لن يؤخر العملية بوجه الإجمال، بيد أن القرار بالعمل بنهج الحيز البديل أو بنهج المراحل سيكون له أثر في التصميم بوجه عام، ولو أنه ليس في وضع يمكنه من إعطاء مزيد من التفاصيل في هذا الشأن. وأعرب عن سروره بتقديم أجوبة لأية أسئلة قد تكون بقيت بلا جواب، في مرحلة لاحقة، إما خطيا أو في اجتماع رسمي آخر.

٣٣ - **السيد بوليدو ليون** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): التمس مزيدا من التفاصيل بشأن الكيفية التي يمكن أن يكون فيها لاختيار النهج أثر في مرحلة التصميم بوجه عام، والأسباب التي دعت إلى التأخير في عملية التصميم، والأنشطة التي أُرجئت.

٣٤ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة ستضمن إدراج المعلومات المطلوبة في الوثائق المقرر إعدادها من أجل الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية *A/59/397*

٣٥ - **السيدة فان بيرل** (مسؤولة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرضت تقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397)، فقالت إنه بالنظر إلى أوجه التشابه الموجودة بين البرنامج والحساب، ووفقا لمقترحات الأمين العام الداعية إلى تشذيب التقارير المعروضة على الجمعية العامة، فقد أعدت شعبتها تقريرا موحدا يتناول كلتا المسألتين.

٣٦ - ويتضمن القسم الثاني من التقرير مناقشة للتاريخ التشريعي لبرنامج التعاون التقني وحساب التنمية، والهدف الحالي للبرنامج، والمبادئ التوجيهية لاستخدام الحساب. في حين يعالج القسمان الثالث والرابع طرائق تشغيل البرنامج والحساب، ويتضمن القسم الخامس مناقشة للمسائل الرئيسية التي تم تحديدها في استعراض عمليات البرنامجين. ويشمل التقرير مجموعة كاملة من عمليات البرنامج والحساب، كما يحلل أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

٣٧ - ولفتت الانتباه إلى الفقرتين ٨١ و ٨٢ من التقرير، اللتين تبحثان مختلف الخيارات المتاحة. والخيارات الأكثر جدوى هي إلغاء الباب ٢٣ (البرنامج العادي للتعاون التقني)، من الميزانية وذلك بتوزيع موارده ضمن كل باب برنامجي، أو الاحتفاظ بالبرنامج كباب مستقل في ذات الحين الذي تُجرى فيه تحسينات تتعلق بالمعايير الموضوعية ومسؤوليات الإدارة وترتيبات الإبلاغ. وبالنظر إلى أن برنامج التعاون التقني ليس له مركز تنسيق، يتضمن التقرير أيضا اقتراحا يدعو إلى تعيين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للقيام بهذه المهمة. و لم يرد في التقرير أية توصية محددة بشأن تحسين كفاءة وفعالية حساب التنمية، بالنظر إلى اعتبار أنه يعمل بشكل فعال.

٣٨ - فالبرنامج وحساب التنمية يعملان بشكل مختلف. ففي حين أن الحساب يقترح مشاريع في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة، التي من ثم تقرها الجمعية العامة، فإن الموارد اللازمة للبرنامج تقرها الجمعية العامة وتُستخدم عند الضرورة تلبية لطلبات محددة من الدول الأعضاء من أجل المساعدة التقنية. وتتضمن الأقسام السادس والسابع والثامن من التقرير عددا من المقترحات التي التُمس بشأنها الإرشاد من اللجنة من أجل إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومن أجل البت فيما إذا كان ينبغي توحيد البابين.

٣٩ - **السيد ساها** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أشار إلى أن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397) يتناول التاريخ التشريعي لطرائق تشغيل البرنامج العادي والحساب كما يتناول عددا من المسائل الرئيسية التي كانت تقع تقليديا ضمن صلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وقد اشتركت اللجنة الاستشارية اشتراكا فعالا في إنشاء حساب التنمية كما عالجت تقليديا مسألة البرنامج العادي في إطار نظرها في الميزانيات البرنامجية المقترحة. وثمة مسألة في التقرير تتعلق بشكل مباشر باللجنة الاستشارية، وهي مسألة التوحيد المحتمل لبابي الميزانية ٢٣ و ٣٥. وتُزمع اللجنة الاستشارية العودة ثانية إلى هذه المسألة خلال نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مع مراعاة مضمون التقرير الوارد في الوثيقة A/59/397. وموعد العمل بأي توحيد كهذا هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٤٠ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا)، تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن لكل برنامج من البرنامجين ولاية ووظائف وهوية خاصة به وإنه لذلك ينبغي تقديمهما بشكل منفصل. وبالنظر إلى أهمية البرنامج العادي للتعاون التقني، يجب على الجمعية العامة اتخاذ قرارات خلال الدورة الحالية تهدف إلى تحسين عمله وتعزيز مستوى الموارد المعتمدة واستخدامها. وفي تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقا للبرنامج، على النحو المقترح في التقرير، ما يحسّن المساءلة، والشفافية، والتماسك بين المعايير المتعلقة باستخدام الموارد.

٤١ - وفيما يتعلق بترتيبات الإبلاغ، أعربت عن تحبيذ المجموعة الاقتراح الداعي إلى وضع تقرير منفصل عن أنشطة البرنامج ونواتجه وآثاره، بيد أنه ينبغي للأمانة العامة أن توضح الدور المسند للجان الرئيسية للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق في تقييم البرنامج. وبالنظر إلى أوجه الاختلاف بين البرنامجين، ليس هناك من مبرر لدمج البابين ٢٣ و ٣٥ من الميزانية في باب واحد. وقد قدم حساب التنمية دعما قيّما لبرامج وأنشطة التعاون التقني. وأعربت عن تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين للنهج المتكامل، وآثار المضاعفة المنشودة، والطابع الأقاليمي لمشاريع الحساب، وعن إحاطتها علما بالتقدم المحرز في إدارتها. وقد أظهرت نتائج الاستعراض إنجازات إيجابية وأكدت القيمة المضافة لمشاريع الحساب بالنسبة للبرنامج العادي للتعاون التقني.

٤٢ - وقد ورد في تقرير الأمين العام اقتراحان عمليان لتحسين كفاءة الحساب، وهما إقرار بيان الهدف من حساب التنمية وزيادة مستوى تمويل الحساب. وفيما يتعلق بالاقتراح الأول، أعربت عن اعتقاد المجموعة بأن الجمعية العامة ستستفيد من إسهامات لجنة البرنامج والتنسيق. أما بالنسبة للاقتراح الثاني، فينبغي أن يبقى البند ٢٣ من الميزانية موضوعا لإعادة تحديد التكاليف. وأخيرا، فإن قائمة مقترحات المشاريع المقدمة كانت أكثر بشكل ملموس مما يمكن الموافقة عليه بالنظر إلى القيود المفروضة على التمويل، كما لم يمكن تحديد أي وفورات يمكن إضافتها للحساب. ولذلك فإن الافتراض الذي استند إليه ترتيب تمويل الحساب لا بد وأن يكون مغلوطا، وأعربت عن استعداد المجموعة للنظر في مقترحات عملية لزيادة مستوى التمويل.

٤٣ - **السيد فان دن بوش** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن الاتحاد يرحب بالبرامج التي تساعد البلدان النامية في تلبية احتياجاتها الفعلية. وأردف قائلا إن الاتحاد يلاحظ بارتياح أن حساب التنمية يدار بشكل حسن وأنه ليس هناك حاجة إلى إدخال أية تعديلات موضوعية على الطريقة التي يعمل بها. بيد أنه هناك حاجة إلى المزيد من العمل من أجل تقييم ورصد الأثر الفعلي لمشاريع حساب التنمية، وذلك لضمان أن تحقق أهدافا إنمائية ملموسة. وهناك مشاكل أخرى، في حالة البرنامج العادي للتعاون التقني، تتطلب اهتمام اللجنة.

٤٤ - ولاتخاذ قرارات سليمة بشأن مستقبل البرنامجين، يتوجب على اللجنة أن تراعي الآثار المحتملة على الأنشطة الأخرى للأمانة العامة التي تدعم التنمية. وقد يكون من المفيد التماس وجهات نظر اللجنة الثانية ولجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد. كما قد تود اللجنة أن تعود إلى هذه المسألة بعد إجراء استعراض الخمس سنوات لنتائج مؤتمر قمة الألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي هذه الأثناء، يعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للنظر في المقترحات الواردة في الأقسام السادس والسابع والثامن من التقرير، ولو أنه يرى في اقتراح اللجنة الاستشارية، الداعي إلى أن تنظر اللجنة في إمكانية توحيد البابين ٢٣ و ٣٥ من الميزانية البرنامجية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ما يستحق النظر.

٤٥ - **السيدة أندريانانتوأندرو** (مدغشقر): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة تود تأييد البيان الذي أدلت به ممثلة جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي حين أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحرز تقدما مطردا، فإنه لا يمكن التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها القارة من خلال الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وحدها. فبرامج التعاون التقني ومشاريع حساب التنمية هي تكملة هامة لهذه الجهود.

٤٦ - وأضافت قائلة إن ما يشجع المجموعة ملاحظة أن تمويل حساب التنمية قد استُخدم بشكل أكثر فعالية في تنفيذ الشريحتين الثالثة والرابعة من المشاريع. بيد أن المجموعة تتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي الاحتفاظ بحساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني كبرنامجين منفصلين، فهي ليست مقتنعة بأن ضم البابين ٢٣ و ٣٥ من الميزانية البرنامجية في باب واحد سيُسفر عن وفورات في التكاليف أو مكاسب في الكفاءة بشكل ملموس.

٤٧ - فمشاريع حساب التنمية تعزز التعاون الإقليمي والأقاليمي بين البلدان النامية. وأعربت عن ملاحظة المجموعة بارتياح أنه من أصل الـ ٦٦ مشروعا المنفذة حتى الآن، لبى ١٣ منها الاحتياجات الإنمائية الحيوية لأفريقيا. وأعربت أيضا عن ترحيب المجموعة بعبارات التأكيد التي مفادها أن البرنامج يدار بشكل حسن وأنه يعمل بطريقة تتفق تماما مع التوجيهات التي أقرتها الجمعية العامة. وفي الطابع المشترك بين الوكالات الذي يتصف به البرنامج ما يضمن أن في استطاعته حشد التعاضد التقني والمالي الضروري لاتباع نهج متكامل متجانس إزاء التنمية. فجدواه من حيث التكاليف تعود جزئيا إلى اعتماده على الموارد البشرية والتقنية المحلية، الأمر الذي يساهم بدوره في بناء القدرات في البلدان النامية. وأعربت عن تقدير المجموعة لهذا التعاون الثلاثي بين البلدان النامية والأمم المتحدة. بيد أنها أعربت عن قلق المجموعة الشديد لعدم وجود مصدر موثوق يمكن التنبؤ به لتمويل حساب التنمية ودعت الجمعية العامة إلى إعادة النظر في الافتراضات التي وُضعت على أساسها ترتيبات التمويل.

٤٨ - **السيدة سوني** (كندا): تكلمت أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا، فقالت إن الجمعية العامة ما برحت لزمن طويل منهمكة في مداولات مملة بشأن تمويل البرنامج العادي للتعاون التقني، في حين أن الاعتبارات الوحيدة ذات الصلة هي فيما إذا كان البرنامج يحقق نتائج في الميدان وما إذا كانت قيمة البرنامج بالنسبة للبلدان النامية تعادل تكاليفه. والتقرير المعروض على اللجنة يتضمن معلومات مفيدة عن تاريخ البرنامج ومقترحات مفيدة لتحسين الشفافية والمساءلة. بيد أن الأمانة العامة لم تقم بالاستعراض الأساسي الذي طلبته الجمعية العامة.

٤٩ - وفي الوقت الراهن، فإن حوالي ٨٥ في المائة من نفقات البرنامج، التي بلغت ما يزيد عن ٤٠ مليون دولار في فترة السنتين السابقة، تُستخدم لدعم أكثر من ٩٠ وظيفة مستشار برتبة مد-١ و مد-٢ أو ما يعادلهما، في نيويورك وجنيف وفيينا وفي اللجان الإقليمية. وبالنظر إلى أن تركيز التعاون التقني قد تحول من تقديم الخبرات الفردية إلى اتخاذ إجراءات أكثر استراتيجية، بما فيها بناء القدرة الوطنية وتمكين المواهب المحلية من الاستفادة من شبكات المعارف العالمية، فإن مبرر الاحتفاظ بمجموعة دائمة من المستشارين يدعو إلى التساؤل. وقد أكد تقرير الأمين العام أن هناك فائدة من القدرة على الاستجابة بسرعة وبمرونة لطلبات المشورة المقدمة من البلدان النامية. بيد أن هذه المشورة لا تُطلب إلا بشكل دوري. وفي حين أنه قد يكون من المفيد أن يقوم المستشارون بمتابعة البرامج التي ساعدوا في إعدادها، فهم نادرا ما يستطيعون القيام بذلك بسبب عدم توفر الأموال.

٥٠ - فالبرنامج العادي للتعاون التقني قد أُنشئ لدعم المشاريع الرائدة. بيد أنه للأسف لا يؤدي هذه المهمة، ولا يمثل الاستخدام الأفضل لأموال التنمية. فينبغي للمنظمة، بدلا من اتباعها النهج الحالي المدفوع بالعرض إزاء التعاون التقني، أن تسبر حلولا بديلة تستند إلى الميدان وتستجيب لاحتياجات البلدان وتستعين بالقدرة التي خلقها استثمار الدول الأعضاء في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١ - وأعربت عن قلقها من أنه في حين يبدو حساب التنمية حسن الإدارة، فإن ترتيبات التمويل التي توجه بموجبها الوفورات من مكاسب الكفاءة إلى الحساب تعيق مدراء البرامج من التماس هذه الكفاءات. وكذلك من ناحية الحكم، فإن قيام الجمعية العامة باستعراض مشاريع التعاون التقني هو أمر يدعو إلى التساؤل. وقد اتفقت الوفود الثلاثة على وجوب تقديم حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني في باب واحد من الميزانية. كما ينبغي للجنة أن تنظر في خيار الجمع بين البرنامجين ذاتيهما.

٥٢ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): أعربت عن رغبة وفدها في تأييد البيانين اللذين أدلت بهما ممثلة جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلة مدغشقر باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ كما أعربت عن ارتياحها لإبلاغ اللجنة الاستشارية آراءها بشأن التقرير المعروض على اللجنة. الذي يتناول عددا من المسائل الهامة. وكما سبق أن أشارت اللجنة الاستشارية، لا يمكن النظر في التقرير من منظور الميزانية البرنامجية فحسب، لأنه يتعلق أيضا بمسائل السياسات والبرمجة. فالمسألة الوحيدة في التقرير التي تقع ضمن صلاحيات اللجنة الاستشارية هي مسألة الاقتراح الداعي إلى ضم البابين ٢٣ و ٣٥ من الميزانية البرنامجية في باب واحد. وفي حين أن هذا الاقتراح مبعثه توصية اللجنة الاستشارية، فهي تعرب عن ثقتها في أن اللجنة الاستشارية ستراعي عند عودتها إلى هذه المسألة وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء. بيد أنه لا يوجد في الوقت الراهن أي اتفاق بشأن الاقتراح.

٥٣ - ورغم أن الأموال المتعلقة بالمشاريع المنفذة بموجب البرنامج العادي للتعاون التقني يصرفها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، فقد كانت تتوقع أن يقدم التقرير المعروض على اللجنة، المتعلق بمسائل موضوعية هامة، ممثل عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظت أن خبيرا استشاريا قد ساعد في إعداد التقرير، فسألت عن التكاليف المتكبدة لهذا الغرض، ومن أين تم الحصول على هذه الأموال، وعن سبب عدم إعداد بيان بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية قبل اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٧٠/٥٨.

٥٤ - كما أنه من المفيد معرفة مستوى التمويل الحالي لحساب التنمية بعد إجراء التسوية المتعلقة بالتضخم المشار إليها في الفقرة ٨ من التقرير. ولاحظت مع الأسف أن الأمانة العامة لم تقدم أي مقترحات لزيادة مستوى الحساب، وذلك رغم ورود طلب بهذا الشأن في الفقرة ٥٨ من القرار ٢٧٠/٥٨، وأنها تبدو في الفقرة ١٤ من التقرير قد فسرت من جديد أحكام الفقرة ٤٨ من القرار.

٥٥ - فينبغي للأمانة العامة إبلاغ اللجنة ما إذا كان التقرير المعروض عليها ستتناوله لجان رئيسية أخرى أو لجنة البرنامج والتنسيق وما هي الآليات التي أنشئت كي تنظر اللجنة في المستقبل في البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، بالنظر إلى عدم وجود برنامج مقابل في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6، الجزء الثاني). واقتُرح إرجاء المداولات بشأن بعض جوانب تقرير الأمين العام بانتظار استعراض الخمس سنوات لنتائج مؤتمر قمة الألفية. بيد أن المقررات المتعلقة بالإبقاء على برنامجين رئيسيين ينبغي ألا تكون تابعة لنتائج عملية تفاوض حكومية دولية معقدة. أما بالنسبة للاقتراح بأن يتوقف مستقبل البرنامج العادي

للتعاون التقني على آثاره في الميدان، فأشارت إلى أن المشاريع المنفذة بموجب البرنامج مصممة كي توجد قدرات محلية وأن آثارها على تحقيق الأهداف الإنمائية هي لذلك صعبة التقييم.

٥٦ - **السيدة فان بيرل** (مسؤولة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت إنه تم التعاقد مع خبير استشاري لإجراء الاستعراض الشامل الذي طلبته الجمعية العامة بسبب عدم وجود قدرات كافية في الداخل للتشاور مع جميع المنتفعين بالبرنامج العادي للتعاون التقني وبمشاريع حساب التنمية في مختلف المناطق الواقعة فيها. وقدبلغت النفقات المتكبدة من أجل ذلك حوالي ٠٠٠ ٦٠ دولار وقد أتت هذه الموارد من الباب ٢٣ (البرنامج العادي للتعاون التقني)، من الميزانية البرنامجية، وعلى وجه التحديد من الأموال المخصصة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولسوء الحظ، فإن المعلومات الواردة في الفقرة ٨ من التقرير ليست دقيقة. فمستوى تمويل حساب التنمية لم يعدل أبدا على أساس التضخم، وفي حين أن مخصصات الميزانية في فترات السنتين السابقة للبرنامج العادي للتعاون التقني قد أعيد تقدير تكاليفها، فإن إعادة تقدير التكاليف لم تطبق في فترة السنتين الحالية عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٨. واختتمت كلامها قائلة إنها سترد على الأسئلة الأخرى المثارة في مشاورات غير رسمية، إذا ما وافقت اللجنة على ذلك.

٥٧ - **السيدة غو**يكوتشيا (كوبا): قالت إنه رغم عدم معارضتها لمسار العمل المقترح، فهي على ثقة من أن فرصة أخرى ستتاح للجنة لبحث التقرير في إطار رسمي. فالمسائل التي أثارتها مهمة ولا بد من تسجيل ردود الأمانة العامة. وأردفت قائلة إن وفدها قد أحاط علما بأسباب الاستعانة بخبير استشاري لإجراء الاستعراض الشامل، بيد أنه يرى أنه كان ينبغي على الأمانة العامة إصدار بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قبل اعتماد القرار ٢٧٠/٥٨. وأعربت عن رغبة وفدها أيضا في معرفة ما إذا كانت الأموال المنفقة قد أتت من مخصصات الخبراء والخبراء الاستشاريين أو فيما إذا كانت الموارد قد حولت من برامج التدريب وبناء القدرات. واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي إصدار تصويب في حال وجود خطأ في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام.

٥٨ - **الرئيس:** قال إن باب المناقشة العامة التي تجريها اللجنة بشأن التقرير سيظل مفتوحا.

## مسائل أخرى

٥٩ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى دراستين استقصائيتين كانتا قد وزعتا بشكل غير رسمي. أعدت الأولى منهما، وتتعلق بخدمات المؤتمرات، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وتتعلق الثانية منهما بخدمات الأمانة الفنية التي تقدمها أمانة اللجنة الخامسة.

٦٠ - **السيد يوسيفوف** (الاتحاد الروسي)، بتأييد من السيدة غويكوتشيا (كوبا): قال إنه كان يجب إتاحة الدراستين الاستقصائيتين بجميع اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة، وليس باللغتين الانكليزية والفرنسية فقط.

٦١ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أحاطت علما بالشواغل التي أعرب عنها للتو.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.